عودة إلى مفهوم الأمة غير القومية *

الفضل شلق

كان دستور المدينة عهداً أعلن نشوء أمة ودولة. فقد اعتبر أهل المدينة «أمةً واحدةً من دون الناس» واعتبر، في الوقت نفسه، الاختلاف والتنوع بين المسلمين وغير المسلمين وبين العرب وغير العرب ضمن تلك الأمة، أمراً طبيعياً ومقبولاً. لقد تشكلت جماعة المسلمين قبل ذلك في مكة، لكنها لم تنجح في أن تفرض نفسها، وكانت هناك ضرورة لأن تنشأ الأمة التي تستوعب اختلافات المجتمع وتصهر تناقضاته، وأن تقوم الدولة التي تشكل آليّة عمل ذلك المجتمع المتّحد في إرادةٍ واحدةٍ بفضل الثقافة الكبرى الواسعة والواحدة، والإطار السياسي الموحَّد.

بعد الرسول (ص) تغيرت الظروف، وتراجع دور مدينة الرسول (ص)، وصار هامشياً. وتغير شكل الأمة والدولة ومضمونهما في كل مرحلة من مراحل التاريخ اللاحقة. وكان التغير يتم، منذ أيام الخلفاء الراشدين استجابةً للظروف المستجدة، ومن خلال معالجة المشاكل والإشكاليات المطروحة لا حسب نموذجٍ فكريٍّ مُسْبَق. كان الأئمة وأولو الأمر يرفضون تطبيق نموذجٍ مُسْبَقٍ يفرضونه على الناس حتى لو كان النموذج حصيلة أفكارهم. لم يعتبر العرب أو المسلمون أنّ الاختلاف عن دولة الرسول خروجٌ على السنة، فقد كان التغاير والاختلاف ضرورةً تاريخية وسياسية، وقد عبَّر عن ذلك فيما بعد المبدأ الفقهي القائل إنَّ اختلاف الأمة رحمة.

وكان الاختلاف والتنوع في الاجتماع البشري بين أسباب المصير إلى فكرة

---

* متابعة لمقالة، نشرت في العدد 26/ 27 من مجلة **الاجتهاد** بعنوان: الانخراط في العالم ـ مشروع لأمة غير قومية.

(الأمة) باعتبارها الجامع الذي يعترف بتلك الاختلافات، لأن المسألة في نظرهم وفي وعيهم سيرورة تاريخية تتفاعل عناصرها باستمرار وتتغير التوازنات بين تلك العناصر بحيث يصعب، بل يستحيل، ضبطها في إطار نموذج موضوع ومرسوم لها سلفاً. فالمؤرخون والفقهاء العرب، والمسلمون عموماً، لم يعترفوا بالأمر الواقع وحسب بل نظّروا له استناداً، إلى القرآن الكريم الذي اعتبر الاختلاف الديني والسياسي في الاجتماع البشري جزءًا من طبيعة ذلك الاجتماع:

ـ ﴿يا أيها الناس إنّا خلقناكم من ذكرٍ وأُنثى وجعلناكم **شعوباً وقبائل** لِتَعارفوا. إنَّ أكرمكم عند الله أتقاكُم﴾ (سورة الحجرات/ 13).

ـ ﴿وما كان الناس إلاَّ أمةً واحدةً فاختلفوا...﴾ (سورة يونس/ 19).

لقد كانت نظرياتهم السياسية تبرر الوقائع التاريخية وتبني عليها، ولم تكن تحاول حشر الوقائع التاريخية في إطار فكري مسبق. وإذا كان يحلو لبعض المثقفين المعاصرين إطلاق صفة «التبريرية» على الطبري والماوردي وابن جماعة وغيرهم، فإن ذلك لا يشكّل نقيصةً لأولئك المؤرخين والفقهاء الذين استمدوا نظرياتهم من التاريخ، ولم يستمدوا التاريخ من النظريات المسبقة، وكانوا بذلك أقرب للروح العلمية من المثقفين المعاصرين الذين يدينونهم.

إن بعض التحولات الكبرى التي أصابت الدولة العربية الإسلامية منذ بدايتها تمثلت في التحول ـ كما يقول المحدّثون ـ من دولة راشدة إلى دولة عضوض مع ارتقاء معاوية سدة الخلافة. وفي عصر الأمويين بدأت الدولة تتحول من دولة عربية المنحى يسيطر فيها العرب ويحتفظون لأنفسهم بالسلطة إلى دولة إسلامية تتساوى فيها الإثنيات ويكون للعرب فيها دور مميز في اللغة والثقافة لا في مجال السياسة وإدارة الدولة. أدى الانقسام الذي حدث بسبب هذا التحول إلى سقوط الدولة الأموية وصعود العباسيين الذين ساوَوا بين العرب وغيرهم. لقد حاول العرب منذ البداية دمج المسلمين واستيعابهم في المجتمع والدولة عن طريق جعلهم موالي، ملحقين بالقبائل العربية، لكن هذا الأمر ما كان مقدراً له أن يكون شاملاً، خاصةً في المناطق ذات الكثافة السكانية غير العربية، وما كان يتم

بالسرعة المطلوبة لتوحيد المجتمع في إطار الدولة الموحدة. وهكذا تضاءلت القوة السياسية للسلطة المركزية في الدولة العباسية أيضاً بعد بضعة عقودٍ من بدايتها.

ورغم التعددية السياسية، وصعود الدول المختلفة وزوالها، ورغم اتساع الرقعة الجغرافية الإسلامية، بقيت مختلف المناطق مفتوحةً على بعضها يتنقل بينها الأفراد والبضائع بحرية وتجمعها ايديولوجيا واحدة. وكان الاتجاه التاريخي الغالب، رغم التمزقات والتناقضات، هو اتجاه الاندماج والاستيعاب: اندماج الإثْنيات والأعراق المختلفة واستيعاب الموجات البشرية الوافدة.

وتحولت الخلافة من سلطة سياسية في البداية إلى رمز ديني، رمز يعبر عن وحدة الأمة؛ وتغلبت الدول السلطانية على الخلافة وجردتها تدريجياً من أي سلطة فعلية. ورغم أنه في بعض الفترات ظهر أكثر من خليفة واحد في نفس الوقت، إلا أن وحدة الخلافة في وعي الأمة بقيت هي الأمر الذي ترتكز عليه النظرية السائدة، في الغالب. لم يتخل المسلمون عن مبدأ الوحدة حتى في أحلك ظروف التمزق والانقسام. ويرجع ذلك إلى سعة مفهوم الأمة، وقابليته للاستيعاب.

وعلى العموم كانت الدول السلطانية التي قامت في ظل الخلافة (الرمزية) مضطرةً لتبرير نفسها أمام الأمة بضرورة الدفاع عنها في وجه التهديدات الخارجية أو بضرورة حفظ الأمن والنظام ومنع الفتنة، علماً بأن المسلمين كانوا في مختلف ظروفهم يرون الفتنة أدهى الكوارث التي يمكن أن تحل بهم. وكانت الدول السلطانية مضطرةً في الوقت نفسه للحفاظ على التعددية ورعايتها؛ فكان المماليك مثلاً يجمعون قضاة القضاة الأربعة في مجالس سلاطينهم. وكان غير المسلمين وغير الاثنيات الحاكمة يشاركون في السلطة السياسية، كأمر واقع وكأمر مبرر في النظرية السياسية. ذلك أنَّ الطابع التعاقدي الذي قامت عليه فكرة الأمة، ظلَّ ظاهر الوضوح في النظام السياسي للدولة.

بدأت الكيانات الدولتية تضيقُ عن فكرة الأمة وتنكمش في القرن السادس عشر على يدي الدولتين العثمانية والصفوية. فالدولة العثمانية تبنّت المذهب الحنفيّ وفرضَتْهُ على الناس في حين لم تكن الأكثرية على المذهب الحنفي.

والدولة الصفوية تبنّت المذهب الإثني عشري وفرضته على المجتمع الذي كان ذا أكثرية سنية قبل ذلك. ولم يكن ذلك الصراع بين الدولتين قومياً؛ لكنه كان صراعاً على طرق التجارة، ومنافذ البحر، ومناطق النفوذ، وصراعاً على مَنْ يكون الشريك التجاري الرئيس لأوروبا الناهضة. وتلبَّس ذلك الصراع لبوساً إثنياً ومذهبياً وتزامن مع بداية ظهور القوميات في الغرب حين كان الأوروبيون يمارسون «التنظيف العرقي» في الأندلس وينشئون محاكم التفتيش لفرض المذهب الواحد على الناس جميعاً.

إن إلغاء التعددية وفرض المذهب الواحد، أي محاولة فرض نموذج مسبق، سِمَةٌ من سمات الدولة القومية. فالدولة القومية إذ تساوي بين الناس ـ علماً بأن المساواة هي المبدأ الذي تُبنى عليه الديمقراطية، تطلب منهم في الآن ذاته أن يكونوا متشابهين وتمنع عليهم الاختلاف. لذلك تربط الدولة القومية نفسها بالأرض، فما أن يولد شخصٌ على أرضٍ معينةٍ حتى يكتسب قوميتها دون أي شرط آخر؛ في حين أن الأمة لا ترتبطُ بالجغرافيا بل يكون الانتماء إليها أيديولوجياً أو عن طريق الولاء أو بالتابعية.

إن السيرورة التاريخية للأمة طريق طويل متعرج، والأمة هي حصيلة التناقضات والالتباسات التي تظهر على سطح هذه الطريق، وهي دائمة التحول والتغيّر بحيث يصعب تحديدها في مفهوم أو مفاهيم معينة؛ وكل تحديد لها سيكون قاصراً لأنه لن يستطيع أن يستوعب غير مرحلة واحدة من مراحل تطورها. ومن الصعب، بل المستحيل علينا، تحديد أمتنا قبل القرن العشرين بصيغة إسلامية أو عربية، شرقية أو غربية، رغم أنه في مختلف مراحل تطورها كان هذا الطابع أو ذاك يغلب عليها.

في مطلع القرن العشرين كانت الدولة العثمانية ما تزال تمثل قبلة المسلمين، وكانت قد استعادت لقب الخلافة الذي كانت هي نفسها قد تخلت عنه في مطلع القرن السادس عشر عندما تغلّب السلطان سليم الأول على المماليك ودخل القاهرة. وعندما حدثت الحرب العالمية الأولى وهزم العثمانيون تفككت الدولة العثمانية تحقيقاً لسياسة الدول الغربية حيالها، وتبنى الأتراك العلمانيون

قيام دولة قومية علمانية في بقايا الإمبراطورية وسموها تركيا. وكان ذلك استمراراً لاتجاه بدأ يظهر قوياً في القرن التاسع عشر تحت راية «جمعية الاتحاد والترقي» وحزب «تركيا الفتاة».

ومع خروج كتل إسلامية كبيرة مثل الأتراك، وقبلهم الإيرانيون من مفهوم الأمة الملتبس، وجد العرب أنفسهم مضطرين لتبني مفاهيم قومية عربية صرف عن الأمة. لم يبق لهم من الأمة سوى ما أطلقوا عليه اسم الأمة العربية. لم تكن الأمة العربية التي ورثوها عن الدولة العثمانية موحَّدةً فنشأ بين ظهرانيهم تيار قوي يدعو إلى توحيد الأمة، مع الحفاظ على التعددية، في إطار قومي. لقد حاولوا بناء دولة قومية وبحسبانهم أنها تتطابق مع الأمة. وكان نموذجهم في ذلك الدولة القومية الاندماجية في أوروبا.

وللآن لم تتحقق الدولة القومية المتطابقة مع الأمة العربية. بل الشيء الوحيد الذي تحقق بدلاً من الدولة القومية هو الدولة القطرية. فالدولة القطرية هي الدولة القومية ـ العربية.

تتشابه الدولة القطرية مع أي دولة قومية أخرى في أنها تحاول فرض نموذج مسبق على المجتمع، وتفرض على المجتمع التكيف مع هذا النموذج. وقد برهنت الأحداث خلال تاريخ الدولة القطرية أنها تسعى دوماً إلى إلغاء التعددية ومنع الاختلاف.

لقد نشأت أمتنا منذ بدايتها على مبدأ الدمج والاستيعاب الذي يفترض الاختلاف والتعددية ويقبل ذلك كقاعدة لا يمكن إلغاؤها قسراً. أما مفهوم القومية الذي يرفض التعددية ويُلغي الاختلاف فهو مفهوم لا يستطيع أن يستوعب الأمة في تناقضاتها والتباساتها؛ وإن اصرار القوميين على التماثل والتمثل يؤدي إلى التذرر والتشرذم، والانكماش في وحدات صغيرة إثنية أو لغوية أو مذهبية هي وحدها التي يمكن فيها تحقيق نموذج التجانس والمماثلة. وإذا كانت الدولة القطرية تعاني ما تعانيه الآن من تمزقات وحروب أهلية فما ذلك إلا لأنها تنفجر نتيجة قصورها عن استيعاب الأطراف المتناقضة

في ظلّ النموذجي القهري الانصهاري.

أما والأمر على هذا النحو فإن الدولة القطرية ذات المثال القومي عاجزةٌ عن تحقيق وحدة الأمة العربية، رغم أنها في بعض الأمكنة والمراحل رفعت راية الوحدة وناضلت من أجلها. بل إنّ قصورها يتعدى ذلك إلى العجز عن الحفاظ على وحدة الكيانات التي تحكمها هي. فالدولة القطرية نقيض للوحدة العربية ونقيض للوحدة القطرية ذاتها.

وتعاني الدولة القطرية في هذه الأيام حروباً أهلية تسببها نشاطات الجماعات الإسلامية السياسية التي أخذت دور الجيل المناضل الجديد، والتي حلت مكان الجيل السابق من مناضلي القومية العربية. يعتبر الإسلاميون أن الدولة القومية ـ القطرية دولة علمانية مرفوضة، وهم يناضلون من أجل تحقيق دولة إسلامية حسب الصورة التي يرسمونها.

إن الحركات الإسلامية السياسية، بمقدار ما تحاول فرض صورة مسبقة على المجتمع، تقع في نفس المطب الذي وقعت فيه الحركات القومية سابقاً. لذلك تؤدي نشاطاتها إلى مزيد من التمزقات والحروب الأهلية كما نتج عن الدولة القطرية عموماً.

إن مشروع وحدة الأمة العربية، هو المشروع الوحيد المتاح أمامنا بعد أن أخذت الكتل الإسلامية الكبرى الأخرى خيارات مستقلة لها منذ مطلع القرن العشرين. هذا المشروع هو الوحيد الذي يمكن أن يجدد لنا مشروعنا الكوني ويصلنا بالعالم. وسيكون تبني مفاهيم دمجية وصهرية وقهرية لمشروع وحدة الأمة طريقاً للانفصال عن العالم. فالدولة القومية أو الإسلامية التي تلغي التناقض والاختلاف ولا تستطيع التعايش مع التعددية، تلغي الآخر، أو تسعى من أجل ذلك، وتضع الأمة في مواجهة مع العالم الخارجي بدل أن تضعها فيه. وبذلك فإنَّ مفهوم القومية والإسلامية الحزبية مفهوم صهري، بينما مفهوم الأمة مفتوح واستيعابي.

لقد كان من أهم أسباب سقوط الاتحاد السوفياتي محاولة تطبيق نموذج

الدولة القومية المتنافية مع التعددية. والآن تحاول الصين انقاذ نفسها بأن تعود للانخراط في العالم بدل مواجهته، وهي تتخلى بذلك عن نموذج الدولة القومية. وفي المقابل، يجدر بنا، نحن العرب، أن نتعظ من تجارب تاريخنا ومن تجارب الأُمم الأخرى وأن نتجنب المزيد من السقوط وذلك بأن نسعى لتجديد مشروعنا التاريخي عن طريق إعادة بناء الأمة في تواصل مع العالم لا في مواجهته، وبالانخراط في العالم لا بالانفصال عنه.

يفسر البعض مفهوم دار الإسلام ودار الحرب على أنه فصل بين الدارين؛ والحقيقة أن هذا المفهوم وسيلة لتنظيم العلاقات بين الدارين ولوضع أسس وأطر قانونية لتلك العلاقات.

إن تنظيم العلاقة بين الدولة والعالم الآخر يستدعي قبل كل شيء تحقيق وحدة الأمة أولاً، وتقدمها ثانياً، لأنها بدون تحقيق هذين الشرطين ستكون فاقدة المنعة والعزة بحيث تبقى تابعةً للعالم الآخر لا منخرطة فيه على قدم المساواة. لن نكون قادرين على الانخراط في العالم ما لم نحقق لأنفسنا الشروط التي تجعلنا قادرين على المنافسة.

إن تقدم الأمة ليس منوطاً بالديمقراطية، التي يعتبرها الكثيرون، لأسباب غير مجهولة، حلاً سحرياً. فالديمقراطية لا تكفي وحدها لأنها تعتمد المساواة وحدها؛ والمطلوب هنا هو التعددية التي تفترض الاختلاف وعدم التشابه. إن الاكتفاء برفع شعار الديمقراطية دون التعددية، والمساواة دون القبول بالاختلاف هو أمرٌ فيه الكثيرُ من التصور كما أنه يتنافى مع تاريخنا.

* * *

في هذا الإطار يمكن طرح مسألة الحوار بين الأديان والتسامح، إذ لم يعد مفهوم الذمة أو الولاء مقبولاً. إن تطبيق مفهوم الذمة أو الولاء يعني القبول بالتعددية دون المساواة أي دون الديمقراطية.

في عالم اليوم أصبحت حقوق الإنسان مطلباً كونياً شاملاً، وهي تشتمل على المساواة وحق الاختلاف. وعلى كل حال، لن يكون الحوار حواراً إذا كان بين

مثيلين أو إذا كان المطلوب من طرفي الحوار أن يصبحا متماثلين؛ بل الحوار الحقيقي هو في أن يكون بين مختلفين يعيانه ويقبلان به ويتعايشان معه.

والحوار الحقيقي ليس مجرد تبادل الأحاديث والآراء في محاولةٍ للوصول إلى قواسم (جوامع) مشتركة بل هو نظام للعيش يفترض الاختلاف شرطاً للديمومة ويقبل به ويعتبره أمراً طبيعياً. ينطبق هذا الأمر على الجماعات الدينية كما على الجماعات الاثنية في الأمة. إن الارتكاز على مفهوم الأمة لا القومية هو الذي يحمي هذه الجماعات ويسمح لها بالمبادرة بخلاف الدولة القومية. وقد برهنت على ذلك أحداث القرن العشرين.

في مطالع هذا القرن فضّلت الجماعات الدينية (الأقليات) الاتجاه القومي على مفهوم الأمة، ولم تكن وحدها في هذا الأمر. وانتهت في نهاية القرن العشرين إلى العيش في أكناف الدولة القطرية التي تعاني تمزقاتٍ وحروباً أهلية فعلية أو ممكنة. لذلك تعيش الأقليات في مختلف أقطار الوطن العربي في حالة رعب لم يسبق أن عانت شبيهاً لها. وهي الآن كثيراً ما ترفع شعار الانفصال عن الأمة كما لم تفعل في أي مرحلة من مراحل التاريخ السابق، علماً بأن محاولات الانفصال تورطها في أخطار أشد وأدهى من البقاء في مجال الانتماء للأمة.

إن الأزمة التي تعانيها الأقليات الدينية والاثنية في الوطن العربي هي أزمةٌ عامةٌ، وإن كانت المعاناة مختلفة الشكل والشعارات. ولا حل لهذه الأزمة بجميع جوانبها إلا بالعودة إلى مفهوم الأمة مع إعطائه مضامين حديثة تعتمد حقوق الإنسان كاملة، وتُلغي آلية الذمة والولاء، بمعنى أنها تستعيد مفهومين أصيلين كانا فيها: مفهوم التعددية، ومفهوم الشورى الذي اعتبره الإصلاحيون المسلمون موازياً لمفهوم الديمقراطية في العصر الحديث. والمعروف أنّ الأمرين متضمنان في كتاب المدينة التعاقُدي الذي أسس عليه الرسول (ص) دولته.

إن الأمة مشروع كوني وليست كياناً إندماجياً. وهي بمقدار ما تُعْتَبَرُ سيرورةً تاريخية قابلة للتغير والتحول الدائمين، تعطينا المجال لإضافة مضامين جديدة

ومفاهيم حديثة في صميمها. وهذه المضامين تجعلها أكثر قدرةً على البقاء والديمومة وأكثر قابليةً لاستيعاب عناصر وموجات بشرية تأتيها من الخارج. وما هذه القدرة على الاستيعاب إلا لأن مشروع الأمة ينطلق من اعتبار وحدة الوجود حقيقة فعلية وغير طارئة على القرن العشرين الذي تسهل فيه المواصلات والاتصالات والتبادل المادي والفكري.

وتشير الدراسات الأنثربولوجية والتاريخية إلى أن الأديان والحضارات البشرية قد تفرعت منذ حوالي خمسة آلاف عام عن منبع واحد هو بلاد ما بين النهرين والأراضي المحاذية لها في الشام وإيران. ورغم الخصائص المميزة لمختلف الحضارات والأديان والأمم إلا أن هناك ملامح مشتركة لها تعود إلى الأصل الواحد. ولم تنقطع الاتصالات والمبادلات التجارية والتأثيرات الحضارية المتبادلة بين مختلف الحضارات والأمم رغم الاتساع التدريجي للرقعة الجغرافية المتمدنة، بما في ذلك الأميركيتان.

إن الاستنارة بهذه الدراسات ونتائجها تضع في أيدينا وسيلة تجعلنا أكثر قدرة على استعادة مشروع الأمة الكوني. وهي في نفس الوقت تؤكد لنا صحة مشاعر وأفكار المواطن العربي العادي الذي كان بعد انفراط الدولة العثمانية يحن إلى فكرة الدولة الجامعة (وهذا ما كانت تعنيه الدولة العثمانية بالنسبة له). ثم إنه ما كان يكترث لأفكارنا القومية، ويؤيد تأييداً شديداً سياسات التوحيد الرحبة، رغم الفشل في تحقيق الانتصارات، والقصور في الوصول إلى الأهداف المرجوة.